

التوصيات الخاصة بالسياسات المقرر تقديمه أمام جلسة تبادل وجهات النظر للدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك

اتفقت الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك على "تحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" ليكون موضوع جلسة تبادل وجهات النظر الثالثة والثلاثين للكومسيك، وطالبت مجموعة عمل النقل والمواصلات بالخروج بتوصيات سياسية محددة حول هذا الموضوع وتقديم تقرير بها إلى الدورة الوزارية الثالثة والثلاثين للكومسيك. في هذا الإطار توصلت مجموعة العمل إلى الملخص التالي للمشاكل والتحديات بالإضافة إلى خيارات السياسة الممكنة فيما يتعلق بتحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية في الدول الأعضاء.

التحديات والمشكلات:

وسلّطت مجموعة عمل النقل والمواصلات، تماشياً مع النقاشات الجارية في الاجتماع العاشر لها، الضوء على المشاكل والتحديات المحتملة التالية:

- محدودية الوعي بالجهات المعنية وبخاصة على مستوى صانعي القرار، فيما يتعلق بالمزايا الاقتصادية لانسيابية عمل ممرات النقل الدولية،
- ضعف الإرادة السياسية بين الدول الواقعة على تلك الممرات،
- عدم كفاية التعاون والتنسيق بين الدول الواقعة على الممرات، بما في ذلك عدم توفر إطار عمل مشترك ونظام للإدارة. يؤدي ذلك إلى عدم فعالية التنسيق المتعلق بتوزيع المهام والمسؤوليات، بما يتضمن التخطيط والجوانب المالية بين الدول الواقعة على الممرات بالإضافة إلى الوكالات المانحة المشاركة.
- نقص استراتيجيات/سياسات النقل العابر للحدود الوطنية المتنوعة التي تستهدف تلبية احتياجات القطاع الخاص المختلفة
- عدم كفاية أو دقة أو تحديث المعلومات المتعلقة بالعمليات الخاصة بممرات النقل العابرة للحدود الوطنية، وعدم وجود نظام فعل لجمع البيانات،
- تدني مستوى التشغيل المشترك والروابط المشتركة. وفي هذا السياق فإن التحديات الأساسية هي:
 - عدم كفاية التشغيل المشترك بين الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل البحرية،
 - عدم كفاية إجراءات الأعمال المنسجمة بين الدول الواقعة على ممرات النقل،
 - عدم توفر التواصل الكافي لتقنية الاتصالات والمعلومات بما من شأنه تخطيط ومعلومات وإدارة السفر
 - عدم التوافق بين المعاهدات الدولية والقوانين والأنظمة الوطنية والشؤون التشغيلية،
 - المشاكل المتعلقة بمواجهة التحديات البيئية وتوفير وسائل المواصلات الموثوقة والانسيابية،
- انعدام التوازن في حركة المرور بين الطرق والسكك الحديدية،

- المشاكل السياسية بين الدول، مما يؤدي إلى القيود التجارية والعقبات في نقاط عبور الحدود،
- ضمان استدامة البنية التحتية لممرات النقل فيما يتعلق بصيانة الطرق، وتجنب الخسائر الكبيرة في قيمة الأصول،
- ارتفاع تكلفة تأمين البضائع أثناء عبورها.

التوصيات المتعلقة بالسياسات:

في ضوء التحديات والمشاكل المذكورة أعلاه، خرجت مجموعة عمل النقل والمواصلات بعدد من التوصيات المتعلقة بالسياسات والتي تعدّ بالغة الأهمية لضمان سلاسة عمل ممرات النقل العابرة للحدود حالياً في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

1. العوامل السياسية والمؤسسية

- تحويل مسارات النقل إلى ممرات للنقل بوجود أمانة دائمة أو تعزيز قدرات الأمانات القائمة،
- تطوير معاهدة لممرات النقل كمقياس نموذجي تستفيد منه الدول الواقعة على تلك الممرات،
- زيادة الوعي لدى صانعي القرارات فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق والمسؤوليات المشتركة لتحسين الأداء الإجمالي لممرات النقل العابرة للحدود الوطنية.
- تشكيل اللجان الوطنية لتيسير التجارة والمواصلات، والتي تضم مختلف الوزارات والجهات المعنية.

2. العوامل الاقتصادية والمالية والاجتماعية:

- تشجيع تبسيط وتسهيل عمليات / إجراءات الأعمال بين الدول الواقعة على تلك الممرات، بما في ذلك الدفعات على المعابر الحدودية أو الدفع المسبق قبل الوصول إلى الحدود،
- زيادة الوعي لدى الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص بالمزايا الاقتصادية المحتملة لممرات النقل العابرة للحدود الوطنية،
- الاستفادة من الموارد الدولية بما فيها آلية تمويل مشاريع الكومسيك لتشجيع إقامة أمانات ممرات النقل،
- التشجيع على اعتماد تعرفية شاملة للنقل بالسكك الحديدية بين الدول الواقعة على طول ممرات النقل،
- إعداد مخطط شمولي لتطوير ممرات النقل بما فيها المتطلبات المالية على المدى القصير والمتوسط والطويل،
- إشراك القطاع الخاص لتطوير وتمويل وإدارة البنية التحتية لممرات النقل بالشراكة مع القطاع العام،
- التشجيع على التجارة البنينية والاستثمارات انطلاقاً من رؤية رامية إلى تعزيز حركة الأشخاص وفرص العمل بالإضافة إلى التخفيف من الفقر على طول ممرات النقل.

3. تسهيل التجارة:

- مراجعة الاتفاقيات التجارية الحالية لتحديد العوامل المرتبطة بإزالة العوائق غير المادية للتجارة،

- تحفيز التجارة البينية لزيادة الطلب على ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية في دول منظمة التعاون الإسلامي،
- تعزيز كفاءة التفتيش الجمركي عبر استحداث النقاط الحدودية الشاملة، بالاستفادة من أساليب إدارة المخاطر (مثل نظام أسيكودا) وقنوات الضوء الأخضر والتقنيات الجديدة في الجمارك،
- تطوير نظام كفاء لجمع البيانات الإحصائية التجارية،
- تشجيع نظام النافذة الموحدة،
- تسهيل إصدار التأشيرات لرجال الأعمال وملصقات التأشيرة للسائقين.

4. السلامة والأمن والالتزام القانوني:

- تنفيذ البرامج / الإجراءات التي من شأنها تعزيز الأمن في ممرات النقل،
- تعزيز تبادل الخبرات في مجال سلامة الطرق،
- إقامة محطات خدمة على جوانب الطرق بما فيها الاستراحات لتحسين رفاة السائقين والتخفيف من إعيائهم،
- تشجيع الالتزام القانوني متعدد الوسائل.

5. العوامل الفنية والتشغيلية:

- تحسين معايير تصميم البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية، بما في ذلك عقد الطرق / السكك الحديدية وقياس تغير الانظمة والمعايير الحدودية،
- ضمان استدامة البنية التحتية لممرات النقل، بما يتضمن صيانة الطرق عبر فرض الرسوم المناسبة على المستخدمين،
- توحيد المعايير التشغيلية والخاصة بالمركبات، مثل أوزان وأبعاد المركبات والوزن الكلي للمركبة بحمولتها،
- تحسين التشغيل المشترك للسكك الحديدية بما فيها الترخيص/الاعتماد المشترك للسائقين والشروط الموحدة للنقل،
- تحسين التواصل على طول الممرات بما في ذلك وجود كابل الألياف البصرية وتتبع الشحنات،
- تحسين البنية التحتية اللوجستية، كالمستودعات المتاحة لعدة مستخدمين عبر تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية،
- زيادة عدد وجودة المراكز اللوجستية على طول ممرات النقل.

6. العوامل البيئية والطاقة

- تشجيع تعدد وسائل النقل وبخاصة التشجيع على استخدام السكك الحديدية والنقل البحري من خلال الاستثمار في مرافق النقل التي تتسم بالكفاءة،
- تحفيز استخدام المركبات والسفن الأكثر سلامة للبيئة من خلال الحوافز والأنظمة الرامية إلى تخفيض انبعاثات الكربون وتلوث الهواء في ممرات النقل.

7. رصد أداء ممرات النقل

➤ تطوير نظام لجميع البيانات في ممرات النقل، بما يتضمن على سبيل المثال لا الحصر:

- حجم وتركيب الشحنات التجارية، بما فيها حركة الشحنات الخطرة
- تدفق الحركة المرورية وتركيبها
- زمن الرحلات وسرعة المركبة
- فترات المعالجة لإجراءات عبور الحدود
- تكاليف ورسوم العبور
- حوادث الطرق،

➤ تحليل ونشر البيانات المذكورة أعلاه لإعداد التقارير حول أداء ممرات النقل وتطبيق السياسات المذكورة.